

تأثير تقلبات أسعار النفط الخام في السوق العالمية على معدلات البطالة في العراق للمدة (1970 – 2020)

م.م إسراء سعد فهد
الجامعة المستنصرية - كلية العلوم السياحية

P: ISSN : 1813-6729

<http://doi.org/10.31272/JAE.44.2021.129.22>

E : ISSN : 2707-1359

مقبول للنشر بتاريخ : 2021/5/23

تاريخ استلام البحث : 2021/5/3

المستخلص:

يهدف البحث الى قياس وتحليل العلاقة بين أسعار النفط الخام في السوق الدولية ومعدلات البطالة في العراق للمدة (1970 – 2020) باستعمال نموذج NARDL، فضلاً عن تقدير مدى تأثير حصول صدمة في أسعار النفط الخام في السوق العالمية على معدلات البطالة في العراق. وتوصل البحث الى وجود علاقة توازنه عكسية غير خطية طويلة الاجل بين أسعار النفط الخام ومعدلات البطالة في العراق. فضلاً عن ان حصول زيادة في أسعار النفط بنسبة معينة تؤدي لانخفاض معدلات البطالة في العراق بضعف هذه النسبة في الاجل الطويل؛ ولكن انخفاض أسعار النفط الخام بنسبة معينة سيؤدي لارتفاع معدلات البطالة في العراق بضعفي هذه النسبة في الاجل الطويل.

الكلمات المفتاحية: أسعار النفط، البطالة، NARDL، العراق.



مجلة الادارة والاقتصاد
العدد 129 / ايلول / 2021
الصفحات : 375-389

مقدمة:

لا شك في ان النفط يعد من اهم السلع الاقتصادية في العصر الحديث، فهو مصدر الطاقة الأساس ومصدر المواد الأولية لعشرات الصناعات، واي دولة تمتلك ذلك المورد تثير حسد الدول الأخرى لما للنفط من فائض قيمة مرتفع نسبياً؛ إلا ان القرن العشرين اثبت عكس ذلك تماماً فالدول التي لا تمتلك ثروة نفطية حققت معدلات نمو اقتصادي تجاوزت ضعف التي تحققت في الدول التي تمتلك الثروة النفطية الامر الذي جعل الكُتّاب ينعنون هذا المورد الضروري للحياة العصرية بمصطلح لعنة او نقمة النفط. يعد الاقتصاد العراقي أحد أكبر اقتصادات العالم اعتماداً على النفط فمنذ عام 2016 اصبح ثالث اكبر مصدر للنفط الخام في العالم وهذا الامر يمثل ميزة نسبة وتحدياً لباقي القطاعات في الوقت ذاته، وتاريخياً لم يكن النفط يشكل قطاع رئيساً للعراق إذ لم تتجاوز نسبته (10%) من الناتج المحلي الإجمالي إلا انه منذ عام 1975 اخذت النسبة تتجاوز (25%) بسبب توجه الحكومة له باعتباره مصدر سريع لزيادة ثروة البلاد من العملات الأجنبية وتنفيذ المشاريع التنموية العملاقة آنذاك؛ إلا ان الحروب والعقوبات الاقتصادية أدت لتراجع هذه النسبة لبعض السنوات؛ إلا انه ومنذ عام 2004 تضاعفت هذه النسبة؛ الامر الذي يعرض الاقتصاد العراقي لخطر أهواء سوق النفط العالمية.

مشكلة البحث:

تمكن مشكلة البحث في ان العراق يعتبر من الدول الريعانية إذ يعتمد اقتصاده بشكل كبير على إيرادات المورد الناضب (النفط) الامر الذي يعرض اقتصاده لصددمات أسعار النفط الخام في السوق العالمية، وتتمحور مشكلة البحث حول التساؤل الآتي:

- هل تؤثر أسعار النفط الخام في السوق الدولية على معدلات البطالة في العراق؟

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها:

- وجود علاقة توازنه عكسية غير خطية طويلة الاجل بين أسعار النفط الخام ومعدلات البطالة في العراق.

أهداف البحث:

يهدف البحث الى تحقيق الأهداف الآتية:

- 1- تحليل العلاقة بين أسعار النفط والبطالة.
- 2- قياس وتحليل العلاقة بين أسعار النفط الخام والبطالة في العراق للمدة (1970 – 2020).
- 3- مدى تأثير حصول صدمة في أسعار النفط الخام في السوق العالمية على معدلات البطالة في العراق.

منهجية البحث:

يعتمد البحث على المنهجين الاستقرائي والاستنباطي في تحليل العلاقة بين أسعار النفط الخام ومعدلات البطالة في العراق من خلال تقدير نموذج (NARDL) باستعمال البرنامج الاحصائي (STATA 16).

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في اظهره لمدى مرونة البطالة في العراق تجاه تقلبات أسعار النفط الخام في السوق العالمية، فضلاً عن معرفة كيف ستكون عليه معدلات البطالة عند حصول صدمات في أسعار النفط الخام.

المحور الاول

التأصيل النظري لأسعار النفط ومعدلات البطالة

أولاً: مفهوم وأنواع اسعار النفط:

- 1- **السعر المعلن:** هو السعر الذي اعلنت عنه شركة النفط القياسية (Standard-oil) في عام 1880 واستمرت في العمل بهذا النوع من الأسعار حتى اوائل سبعينيات القرن الماضي، فكان هذا السعر معمول به في الولايات المتحدة الامريكية، وكذلك في الدول التي أسست في وقت لاحق ما تعرف اليوم بمنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك). فالسعر المعلن هو سعر برميل النفط الخام الذي تعلن عنه الشركات عند فوهة البئر النفطي. ومع تزايد نشاط الشركات خارج الولايات المتحدة الامريكية وفي ظل نظام الامتياز اضحي السعر المعلن يدل على سعر برميل النفط الخام عند منصات التصدير. فضلاً عن ذلك للسعر المعلن وظيفة أخرى وهي حقوق الملكية والضرائب؛ إذ بات السعر المعلن يستخدم لفرض الضرائب على الشركات النفطية؛ مما أدى لإبرام الشركات النفطية عقوداً سرية مع الدول بأسعار أقل من السعر المعلن لتجنب استخدام المنافسين للمعلومات وبالتالي وضع استراتيجيات تسعير للخصم (Mabro, 1984: PP 6-16).
- 2- **السعر المتحقق:** هو السعر المعلن بعد ان طرح منه الحسومات والخصومات؛ نظراً لوجود مشاكل في موقع ونوعية النفط وهي كالاتي (عبد الرضا، 2011: ص103):
 - 3- أ- **حسومات الموقع الجغرافي:** وهذه الحسومات تستقطع من الدول التي لا تتمتع بموقع جغرافي مطلق على البحار؛ إذ يُسمح لها بالتصدير بشكل غير مباشر إلى الأسواق العالمية.
 - ب- **حسومات المحتوى الكبريتي:** ان زيادة نسبة المحتوى الكبريتي والشوائب تزيد من هذه الحسومات (بشكل طردي).
 - ت- **حسومات درجة الكثافة:** تعطى هذه الحسومات بشكل كبير للنفط الثقيل نظراً لكثافته العالية، أما في النفط الخفيف فتكون أقل نظراً لانخفاض كثافته.
 - ث- **حسومات قناة السويس:** تدفع رسوم لمرور ناقلات النفط المارة فيها وبالتالي إعطاء خصم لنفط الدول المارة فيها.
- 4- **سعر الكلفة الضريبية:** هو السعر الناجم عن إضافة عوائد الحكومة متمثلة بالضرائب والريع إلى كلف الإنتاج، فهو يمثل الكلف الحقيقية التي تدفعها الشركات للحكومات من اجل الحصول على النفط الخام (رسن، 1999: ص193).
- 5- **سعر الإشارة:** وله مفهومان وهما كالاتي (الهيبي، 2000: ص119):
 - أ- هو السعر الذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق، فهو يمثل نقطة وسطى بين السعرين، ويتم التوصل لسعر الإشارة عبر الاتفاق بين الشركة المنتجة والدولة المستوردة كما حصل بين الجزائر وفرنسا عام 1965.
 - ب- هو متوسط سلة من النفوط المتقاربة بدرجات الكثافة و/او المتباعدة في الموقع الجغرافي لتشكيل مؤشراً أو إشارة ليتم تسعير مجموعة النفوط وفقاً لقرب او بعد درجة كثافة النفط عن نفوط الإشارة، ونفوط الإشارة كثيرة منها: النفط العربي الخفيف (راس التنورة، أوبك)، نفط غرب تكساس، نفط برنت، نفط بحر الشمال.
- 6- **سعر التحويل:** هو السعر الذي يتم الاتفاق عليه فيما بين الشركة الأم وفروعها لبيع و/أو شراء النفط (علوان، 1982: ص168).
- 7- **السعر الفوري:** هو سعر برميل النفط المتبادل فيما بين الأطراف المتبادلة بالسوق النفطية بشكل آني أو فوري (الخولي، 1992: ص63).
- 8- **السعر الاسمي:** هو القيمة النقدية لبرميل النفط الخام ومقوم بالدولار الأمريكي (الهيبي، 1994: ص120).

- 9- السعر الحقيقي: هو السعر الناتج بعد خصم التضخم منه فضلاً عن التغيرات في القيمة الشرائية للعملة المتداولة من السعر الاسمي (السمك، 1987: ص 225).
- 10- السعر الآجل: هو السعر الذي يتم بموجبه التعاقد حالياً على أن يتم تسليم شحنات النفط في المستقبل (Choudhry, 2002: p335).
- 11- سعر البرميل الورقي: هو سعر برميل النفط بسوق الصفقات الآجلة، إذ يمثل أسعار العقود الآجلة التي يتم تداولها من قبل المضاربين (عبد الرضا، مصدر سابق: ص 105).
- 12- سعر النفط الأراجاعي: هو سعر برميل النفط الخام في ظل أسعار المنتجات المكررة منه والتي سميث برميل أوبك أو البرميل المركب (الهيبي، مصدر سابق: ص 121).

ثانياً: مفهوم وتعريف البطالة

تعد مشكلة البطالة إحدى أهم المشكلات وخطرها والتي تعاني منها معظم دول العالم النامية منها والمتقدمة على حد سواء، فهي تؤدي إلى نتائج سلبية على كافة المستويات وتعمل الحكومات في العالم على خفض معدلاتها و/أو التخفيف من أثارها، إذ أصبحت اختباراً لقدرة النظام الاقتصادي وقدرته على النمو بالسرعة الممكنة لتوفير فرص العمل، فضلاً عن إعادة تشغيل الوحدات العاطلة في أقل مدة ممكنة (خليفة، 2006: ص 4). كما وتعد البطالة ظاهرة عالمية ذات آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية؛ إذ تعمل الدول المتقدمة منها والنامية على مواجهتها، فهي تحدث في الدول النامية لأسباب تعود لقصور في النمو الاقتصادي عن ملاحقته للنمو السكاني، فضلاً عن نتيجة عجز المدخرات المحلية عن تمويل الاستثمارات اللازمة لتوفير فرص العمل (الاسرج، 2007: ص 14). ومما لا ريب فيه أن أسباب البطالة متباينة وفقاً للظروف التي تمر بها المجتمعات الإنسانية المختلفة؛ الأمر الذي أدى إلى بروز مفاهيم متعددة لهذه الظاهرة. فتعرف البطالة على أنها الفرق بين مستوى العمل المعروض عند مستويات الأجور السائدة في سوق العمل وبين حجم العمل المطلوب عند تلك المستويات لمدة زمنية معينة (نامق، 1965: ص 41). كما وتعرف البطالة بأنها جميع الأفراد سواء كانوا ذكورا أم إناثا وفي سن العمل ولا يعملون في أي عمل سواء كان بأجر أم لحسابهم الخاص، وكانوا مستعدين للعمل، ويستعملون إجراءات أو خطوات معينة للبحث عن عمل (منظمة العمل العربية، 2003: ص 20). والبطالة هي النسبة المئوية للقوى العاملة والتي لا تستخدم في أي وقت معين (ولسون، 1987: ص 609). وتعرف منظمة العمل الدولية العاطل عن العمل بأنه كل شخص قادر على العمل وراغب فيه، ويبحث عنه ويتقبله عند مستوى الأجر السائد في السوق؛ إلا أنه لا يجده (زكي، 1998: ص 15).

ثالثاً: تأثير أسعار النفط الخام على البطالة في الدول النفطية

لا تزال العلاقة بين وفرة الموارد الطبيعية ومعدلات البطالة مثار جدل في العديد من الدراسات الأكاديمية التي أجريت، فتأثير صدمات أسعار النفط الخام في السوق العالمية له انعكاسات مختلفة على سوق العمل والتغيرات الحاصلة في البطالة والأجور؛ وذلك وفقاً للأوضاع المؤسسية السائدة إذ توضح الأدبيات الاقتصادية أن المتغير الأساسي المتلقي لأثر الصدمات الاقتصادية في سوق العمل هي الأجور وهذا يعتمد على مرونتها، إذ يكون الأثر كبيراً على معدلات البطالة في الدول التي تعاني من انخفاض مرونة الأجور (جمود الأجور)؛ إذ ينخفض العرض الكلي (أو الناتج) بسبب الصدمات السلبية مما يخفض من الطلب على العمل وبالتالي ارتفاع معدلات

البطالة (محمد السيد وآخرون، 2015: ص46). أوضحت دراسة للبنك الدولي عام 2009 والتي خلصت الى انه في بعض الأحيان ينتقل أثر الازمات الى الأجور بشكل مباشر، فعند حدوث الازمات في كل من روسيا والمكسيك قد انخفض متوسط الأجور لأكثر من (40%) وبحوالي (28%) في رومانيا، في حين ان الدول التي تتسم بانخفاض مرونة الأجور فان تأثير الازمات الاقتصادية ستعكس بشكل مباشر على معدلات البطالة فيها كما حصل في بلغاريا بحوالي (14%) (رزق، 2020: ص253). كما وان حدوث ارتفاع دائم ومستمر في أسعار النفط قد يكون سبباً في تغير الهيكل الإنتاجي والذي يؤدي الى آثار عميقة على البطالة؛ إذ ان ارتفاع أسعار النفط يخفض عوائد القطاعات ذات الاستخدام الكثيف للنفط (ارتفاع التكاليف) الامر الذي يدفع المؤسسات للبحث عن وسائل وطرق للإنتاج لا تعتمد بشكل كثيف على النفط؛ وهذا الامر يؤدي الى تغيرات في هيكل الإنتاج تؤدي لتغير التوليفة بين عنصري الإنتاج العمل ورأس المال في القطاعات الاقتصادية المختلفة والذي يؤدي بدوره لبطالة في الاجل الطويل (Loungani, 1986: PP 536 – 539). وتبين دراسة قام بها (Carruth et al) حول أثر تقلبات أسعار النفط على سوق العمل والتي خلصت الى ان الصدمات النفطية تمثل (20% – 25%) من التباين في نمو العمالة، فضلاً عن ان استجابة العمالة تزداد لمدة عامين نتيجة لزيادة أسعار النفط، وان البطالة في الاجل القصير أكثر استجابةً من الاجل الطويل للصدمات النفطية، كما وان استجابة نمو العمالة وبشكل غير متماثل تجاه ارتفاع وانخفاض أسعار النفط الخام (Carruth et al, 1998). ويرى (Keane & Prasad) ان لتقلبات أسعار النفط الخام أثراً على سوق العمل تختلف باختلاف المدة الزمنية للدراسة؛ إذ ان ارتفاع أسعار النفط يؤدي لزيادة البطالة في الاجل القصير في حين انه يؤدي لانخفاضها في الاجل الطويل (Keane & Prasad, 1996).

المحور الثاني

واقع تأثير تقلبات أسعار النفط الخام في السوق العالمية على معدلات البطالة في العراق للمدة (1970 – 2020)

شهد العراق في عقد السبعينيات من القرن الماضي نهضةً اقتصادية كبيرة في كافة القطاعات الاقتصادية نتيجة الاستفادة من صفقة الدول العربية المصدرة للنفط الخام مع الولايات المتحدة الامريكية برفع أسعار النفط الخام واستثمار الإيرادات النفطية بتطوير البنى التحتية وقطاعات التعليم والصحة وحتى البيئة بالاعتماد على الشركات الأجنبية (الغربية والشرقية)، ويمكن ان نلاحظ من جدول (1) في ادناه ان معدلات البطالة في العراق لم تتجاوز (3%) والذي يمثل معدلاً طبيعياً للبطالة لأفراد لا يرغبون في العمل ضمن الأجور السائدة في سوق العمل والمرتفعة نسبياً آنذاك.

تأثير تقلبات أسعار النفط الخام في السوق العالمية على معدلات البطالة في العراق للمدة (1970 – 2020)

جدول (1):

أسعار النفط الخام الجارية ومعدلات البطالة في العراق للمدة (1970 – 2020)

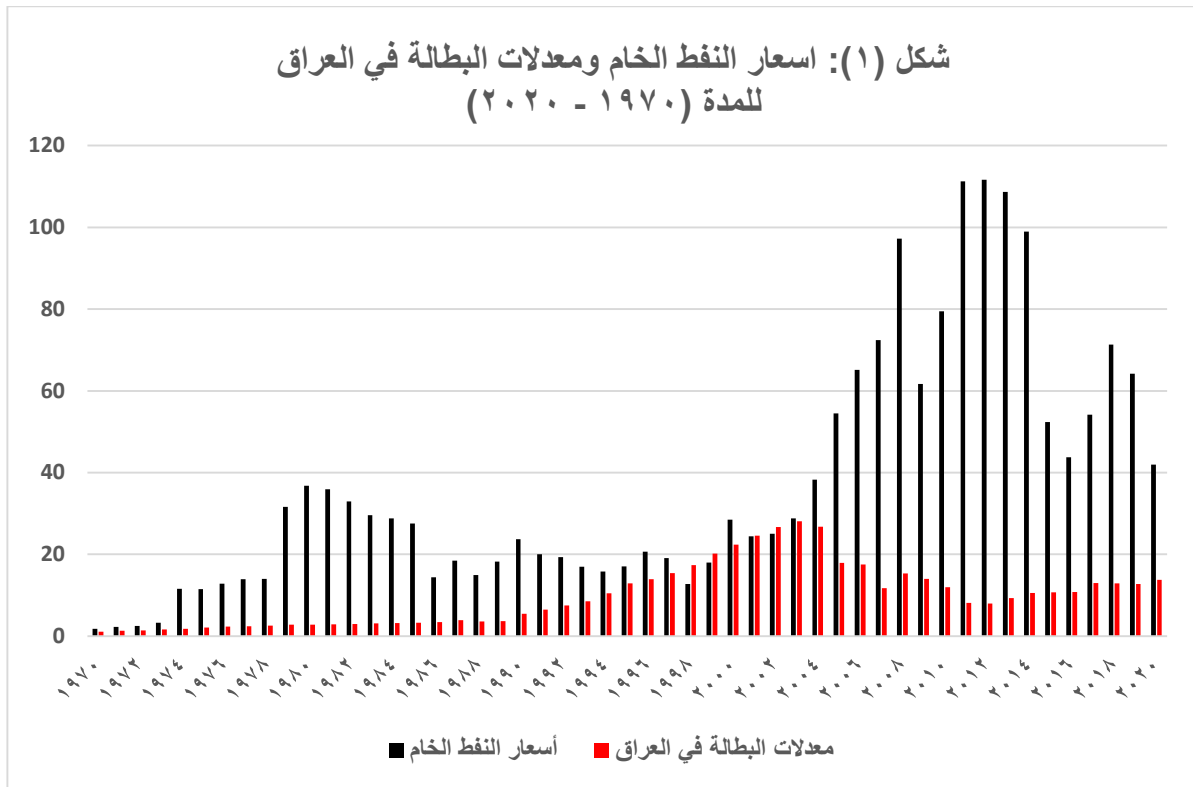
السنوات	أسعار النفط الخام (\$ (1))	معدل نمو أسعار النفط الخام (%) (2)	معدلات البطالة (3)	معدل نمو البطالة (%) (4)	السنوات	أسعار النفط الخام (\$ (1))	معدل نمو أسعار النفط الخام (%) (2)	معدلات البطالة (3)	معدل نمو البطالة (%) (4)
1970	1.80	/	1.10	/	1996	20.67	21.46	13.90	7.75
1971	2.24	24.44	1.30	18.18	1997	19.09	-7.62	15.40	10.79
1972	2.48	10.71	1.40	7.69	1998	12.72	-33.40	17.40	12.99
1973	3.29	32.66	1.60	14.29	1999	17.97	41.32	20.20	16.09
1974	11.58	251.98	1.80	12.50	2000	28.50	58.57	22.40	10.89
1975	11.53	-0.43	2.10	16.67	2001	24.44	-14.22	24.60	9.82
1976	12.80	11.01	2.30	9.52	2002	25.02	2.37	26.70	8.54
1977	13.92	8.75	2.40	4.35	2003	28.83	15.22	28.10	5.24
1978	14.02	0.72	2.60	8.33	2004	38.27	32.72	26.80	-4.63
1979	31.61	125.46	2.80	7.69	2005	54.52	42.48	17.90	-33.21
1980	36.83	16.51	2.80	0.00	2006	65.14	19.48	17.50	-2.23
1981	35.93	-2.44	2.90	3.57	2007	72.39	11.12	11.70	-33.14
1982	32.97	-8.24	3.00	3.45	2008	97.26	34.35	15.30	30.77
1983	29.55	-10.37	3.10	3.33	2009	61.67	-36.59	14.00	-8.50
1984	28.78	-2.61	3.20	3.23	2010	79.50	28.90	12.00	-14.29
1985	27.56	-4.24	3.30	3.12	2011	111.26	39.95	8.15	-32.08
1986	14.43	-47.64	3.40	3.03	2012	111.67	0.37	7.97	-2.21
1987	18.44	27.75	3.90	14.71	2013	108.66	-2.70	9.27	16.31
1988	14.92	-19.05	3.60	-7.69	2014	98.95	-8.94	10.59	14.24
1989	18.23	22.13	3.70	2.78	2015	52.39	-47.06	10.72	1.23
1990	23.73	30.17	5.50	48.65	2016	43.73	-16.52	10.82	0.93
1991	20.00	-15.70	6.50	18.18	2017	54.19	23.91	13.02	20.33
1992	19.32	-3.40	7.50	15.38	2018	71.31	31.59	12.87	-1.15
1993	16.97	-12.16	8.50	13.33	2019	64.21	-9.96	12.76	-0.85
1994	15.82	-6.80	10.50	23.53	2020	41.96	-34.65	13.74	7.68
1995	17.02	7.58	12.90	22.86	المتوسط	18.91	15.79	7.40	10.86

المصدر: (1) شركة النفط البريطانية (www.bp.com).

(3) جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القومية، ودائرة التنمية البشرية.

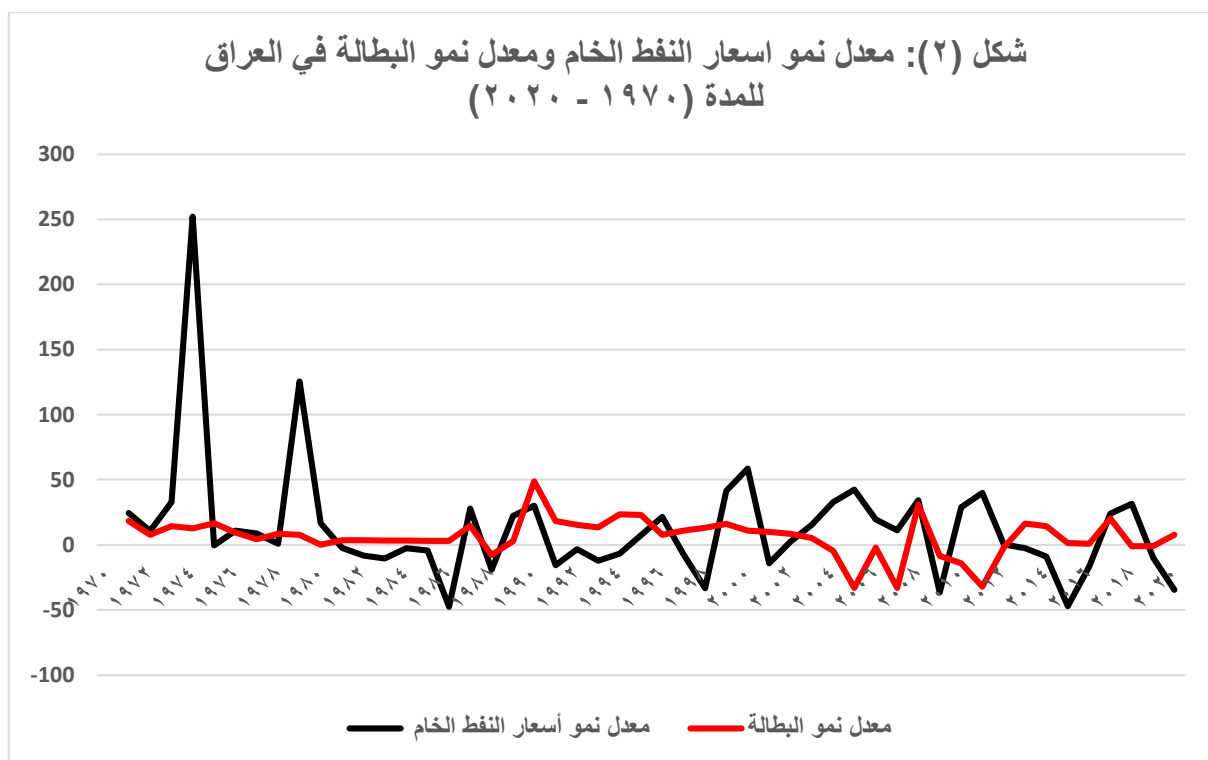
(2، 4) من عمل الباحثة استناداً الى بيانات الجدول بالاعتماد على برنامج (Microsoft Excel).

بحلول عام 1980 دخل العراق في حربٍ مع إيران دامت ثمانية أعوام انهكت الاقتصاد العراقي بديون لا يقوى على سدادها تخلصها تدهور حاد في أسعار النفط الخام في السوق العالمية زادت من حدة ازيمته الاقتصادية، فضلاً عن ذلك توقف معظم المشاريع الحيوية للشركات الأجنبية بتطوير قطاعات الاقتصاد العراقي واقتصرت الحكومة العراقية آنذاك بافتتاح مشاريع ليس ذات جدوى اقتصادية حقيقة للاقتصاد العراقي بهدف الدعاية السياسية، ومع تجنيد أكثر من مليون شاب عراقي وجذب العمالة الأجنبية زادت معدلات البطالة مرة أخرى إلا أنها لم تتجاوز (4%) طوال هذا العقد والتي يمكن ان تعد معدلاً طبيعياً للبطالة في ظل المتغيرات المستجدة في الاقتصاد العراقي.



المصدر: من عمل الباحثة استناداً الى بيانات جدول (1) وبالاتماد على برنامج (Microsoft Excel).

مع نهاية حرب الخليج الأولى عام 1988 ظهر بوادر خلافات بين العراق والكويت وانتهت عام 1990 باحتلال العراق للكويت مما دفع بالأمم المتحدة بفرض عقوبات اقتصادية خانقة على الاقتصاد العراقي واتخاذ قرار شن عملية عسكرية على العراق، فاندلعت حرب الخليج الثانية عام 1991 وادت لتدمير كافة البنى التحتية للعراق، ومع انتهاء الحرب لمدة لم تتجاوز الشهرين قامت الحكومة العراقية آنذاك بخطة لإعادة الاعمار والتي انتهت عام 1995، وقد رافق هذه الخطة زيادة كبيرة في معدلات البطالة إذ زادت من (5.5%) عام 1990 حتى وصلت عام 1995 لحوالي (13%) وسرعان ما أخذت هذه النسبة في الزيادة على الرغم من تخفيف حدة العقوبات عام 1997 بالسماح للعراق بتصدير كميات محددة من النفط الخام بمراقبة دولية وكذلك استيراداته، ومع نهاية عقد التسعينات وصلت معدلات البطالة لحوالي (20%). ومع بزوغ فجر الالفية الثالثة للميلاد استمرت معدلات البطالة بالزيادة حتى وصلت ذروتها عام 2003 لحوالي (28%) للأسباب الأتفة الذكر فضلاً عن تعرض العراق لحرب مدمرة أخرى (حرب الخليج الثالثة) والتي سرعان ما انتهت بمدة لم تتجاوز الشهر والتي أدت لتبديل النظام السياسي في العراق واتباع الحكومة لسياسة الانفتاح والتشغيل الناقص (البطالة المقنعة) من خلال زيادة حجم القطاع العام لامتصاص معدلات البطالة المرتفعة والتي بلغت ادنى مستوى لها في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين حوالي (11%) في عام 2007.



المصدر: من عمل الباحثة استناداً الى بيانات جدول (1) وبالاتماد على برنامج (Microsoft Excel).

شهد عام 2010 ارتفاعاً في أسعار النفط الخام لـ (79.5 دولار امريكي) بعد ان انخفض عام 2009 نتيجة الازمة المالية العالمية التي هزت الولايات المتحدة الامريكية خصوصاً والعالم عموماً، وقد استمرت أسعار النفط الخام بالارتفاع حتى منتصف عام 2014 الامر الذي دفع العديد من الدول المصدرة للنفط الخام ومن ضمنها العراق بتبني مشاريع طموحة في خططها التنموية مما أدى لانخفاض معدلات البطالة لأدنى مستوياتها منذ عام 1993؛ إلا ان هبوط أسعار النفط الخام في السوق العالمية وتردي الوضع الأمني في عدد من المحافظات العراقية منتصف عام 2014 دفع بالحكومة العراقية لإعلان حالة التقشف وتوقف النفقات الاستثمارية والمشاريع التنموية وزيادة الانفاق العسكري مما ساعد على ارتفاع معدلات البطالة مرة أخرى لتبلغ ذروتها عام 2020 لتبلغ حوالي (14%). يمكن ان نلاحظ من جدول (1) في أعلاه ان متوسط معدلات البطالة في العراق للمدة (1970 – 2020) هو (7.4%) وبمعدل نمو سنوي لنفس المدة انفا الذكر (10.86%).

المحور الثالث

قياس وتحليل تأثير تقلبات أسعار النفط الخام في السوق العالمية على البطالة في العراق للمدة (1970 – 2020)

أولاً: توصيف النموذج:

سيتناول البحث تحليل العلاقة بين أسعار النفط الخام والبطالة في العراق إذ إن البطالة كمتغير تابع (U)، وأسعار النفط الخام تمثل متغيراً مستقلاً (OILP)، وتحدد الصيغة العامة للنموذج وفق للمعادلة الآتية:

$$U = f(OILP) \dots\dots\dots(1)$$

$$\Delta U_t = C + \sum_{t-1}^n \alpha_1 U_{t-1} + \sum_{t-1}^n \alpha_2 OILP(+)_t + \sum_{t-1}^n \alpha_3 OILP(-)_t + \beta_1 U + \beta_2 OILP(+) + \beta_3 OILP(-) + \mu_t \dots\dots\dots(2)$$

اذ ان:

U: البطالة.

OILP(+): ارتفاع أسعار النفط الخام.

OILP(-): انخفاض أسعار النفط الخام.

Δ : الفرق الأول للمتغير.

C: الحد الثابت.

N: الحد الأعلى لمدة الابطاء المثلى.

$\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3$: الميل (slope) في الاجل القصير.

$\beta_1, \beta_2, \beta_3$: الميل (slope) في الاجل الطويل.

μ_t : حد الخطأ العشوائي.

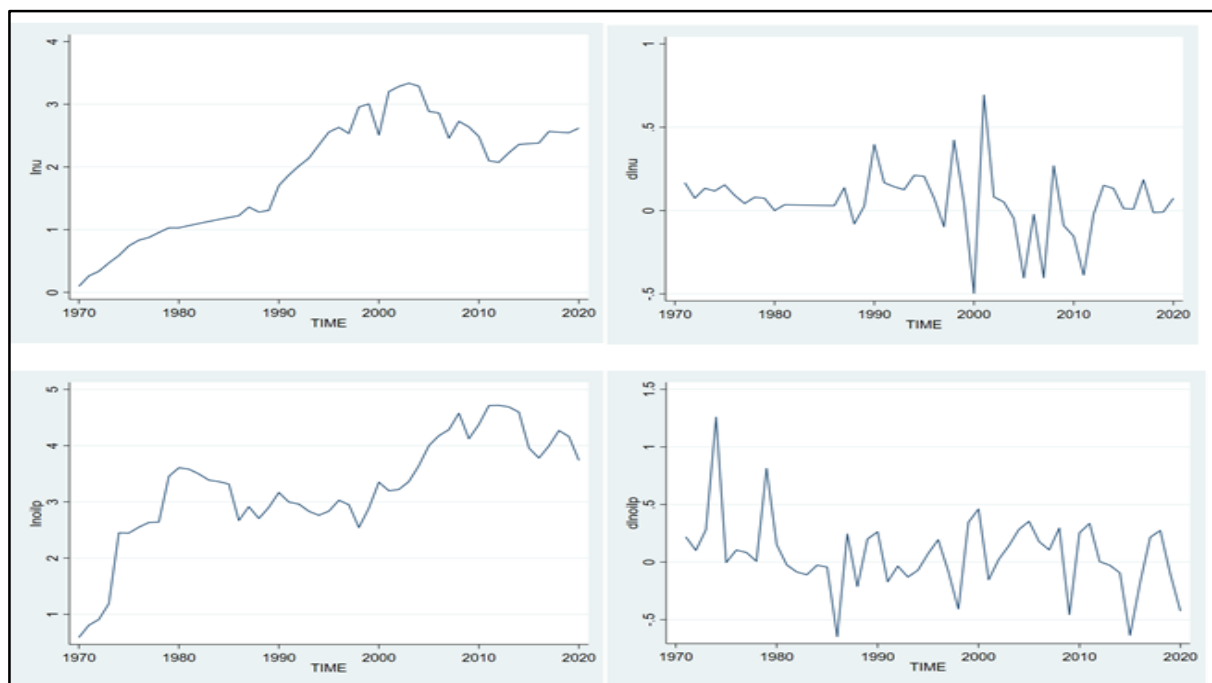
ثانياً: البيانات:

جرى استعمال بيانات معدلات البطالة (U) بالاعتماد على النشرات الإحصائية السنوية لوزارة التخطيط، وأسعار النفط الخام في السوق العالمية بالاعتماد على بيانات شركة النفط البريطانية (OILP) بالدولار الأمريكي وبالأسعار الجارية، للمدة (1970 – 2020) وبأخذ اللوغاريتم الطبيعي وبهذا يكون عدد المشاهدات (51) مشاهدة، وتظهر البيانات وفقاً للشكل البياني الآتي:

تأثير تقلبات أسعار النفط الخام في السوق العالمية على معدلات البطالة في العراق للمدة (1970 – 2020)

شكل (3):

اسعار النفط الخام (LnOILP) ومعدلات البطالة في العراق (LnU) للمدة (2020 – 1970)



المصدر: من عمل الباحثة استناداً إلى البرنامج الاحصائي (STATA 16).

ثالثاً: اختبارات جذر الوحدة:

هنالك عدة اختبارات لمعرفة سكون السلاسل الزمنية من عدمه، وسكون السلسلة الزمنية يعني ان وسطها وتباينها ثابتين عبر الزمن، فضلاً عن ان تباين السلسلة الزمنية وبالتالي فان السلسلة الزمنية تكون ساكنة إذا تحققت الشروط الثلاثة في أعلاه. ويمكن أن نستدل على ذلك من خلال اختباري ديكي – فولر الموسع وفيليبس – بيرون (ADF, PP) على التوالي، كما في جدول (2) ادناه:

جدول (2)

: اختبار (ADF, PP) للسلاسل الزمنية للبطالة وأسعار النفط الخام

اختبارات جذر الوحدة :								
عند المستوى * (Level)					عند الفرق الاول			
الاختبارات	ADF		PP		ADF		PP	
	T-Statistic	Prob	T-Statistic	Prob	T-Statistic	Prob	T-Statistic	Prob
LnU	-1.354	0.874	-1.328	0.881	-7.726	0.000	-7.716	0.000
LnOILP	-2.521	0.318	-2.516	0.320	-6.405	0.000	-6.376	0.000

المصدر: من عمل الباحثة استناداً إلى البرنامج الاحصائي (STATA 16).

الملاحظات: *يتضمن النموذج عند المستوى الاتجاه العام (Trend)، وكذلك عند الفرق الأول.

يتضح من الجدول أعلاه ان السلسلتين الزمنية لكل من البطالة (LnU)، وأسعار النفط الخام (LnOILP) ساكنتين (Stationarity) عند الفرق الأول $[I(1)]$ ، حيث إن قيمة إحصائية (T) لكلا الاختبارين (ADF,PP) أكبر من الجدولية، فضلاً عن قيمة (P – Value) أقل من (5%) مما يعني رفض فرض عدم بأن السلسلتين الزمنية غير ساكنتين وقبول الفرض البديل بسكون السلسلتين الزمنية.

رابعاً: تقدير نموذج $NARDL^1$:

يظهر جدول (3) في ادناه نتائج تقدير نموذج NARDL، إذ يظهر اختبار (F-Bounds Test) والبالغة (12.93) وقيمة (P – Value) لها (0.001) وهي أقل من (5%) مما يعني رفض فرض عدم وقبول الفرض البديل بوجود علاقة توازنه طويلة الاجل بين المتغيرين، ؛ فزيادة أسعار النفط الخام بنسبة (1%) ستؤدي إلى انخفاض معدلات البطالة بنسبة (2.021%)، في حين ان انخفاض أسعار النفط الخام بنسبة (1%) سيؤدي إلى زيادة معدلات البطالة بنسبة (3.155%)، وان حصول أي اختلال في الاجل القصير عن توازن الاجل الطويل يقوم نموذج تصحيح الخطأ بإعادة التوازن وبسرعة (-0.1414) سنوياً، الامر الذي يعني أن (14.14%) من عدم التوازن في صدمة السنة الأخير يتم تصحيحها في السنة الحالية.

جدول (3): نتائج تقدير نموذج NARDL

(1) ان تأثير تقلبات أسعار النفط الخام في السوق العالمية في معدلات البطالة في العراق يكون بشكل غير متماثل (Asymmetry) إذ ان تأثير أسعار النفط الخام في الارتفاع لا يساوي في تأثيره عند الانخفاض في معدلات البطالة في العراق، وبالتالي استعمال نموذج قياس اقتصادي غير خطي وهو نموذج الانحدار الذاتي للتوزيعات المتباطئة غير الخطية (NARDL)، فضلاً عن استعمال المضاعفات الحركية (The dynamic Multipliers) لتحديد مدى تأثير معدلات البطالة في العراق عند حصول صدمة في أسعار النفط الخام في السوق العالمية.

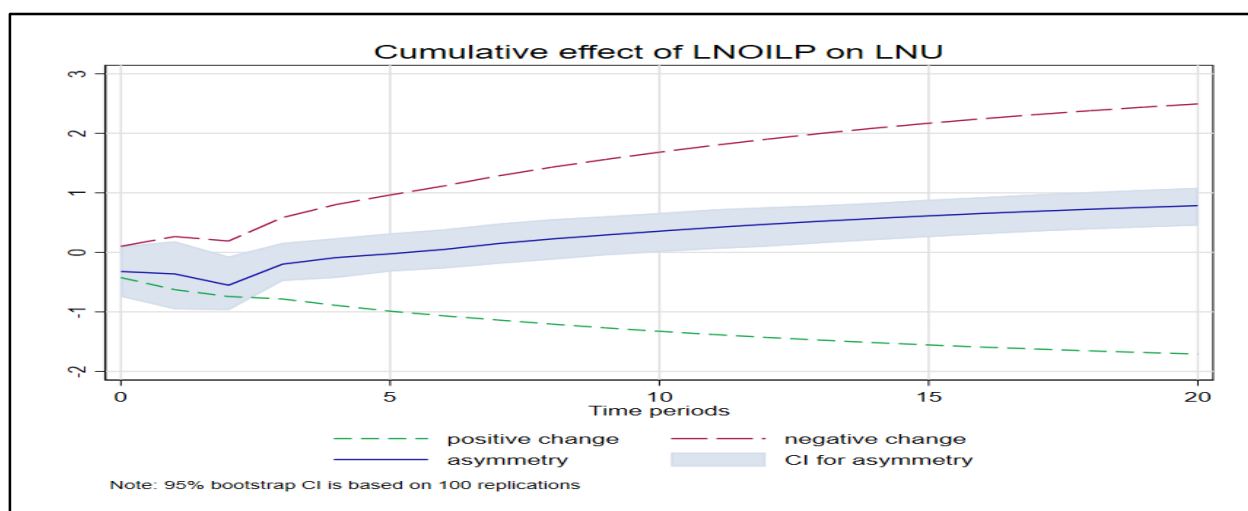
المصدر: من عمل الباحثة استناداً إلى البرنامج الإحصائي (STATA 16).

ويتضح من جدول (3) ان النموذج مقبول احصائياً من خلال قيمة إحصائية (F) والبالغة (2.14) وقيمة (P – Value) لها (0.040) وهي أقل من (5%) مما يعني رفض فرض عدم وقبول الفرض البديل بمعنوية النموذج المقدر ككل، فضلاً عن كون بواقي النموذج لا تعاني من مشكلة الارتباط التسلسلي كما يثبتها اختبار (Portmanteau) إذ تبلغ قيمة (chi2) له (0.8591) وهي أكبر من (5%) مما يعني قبول فرض عدم ورفض الفرض البديل، كما وإن بواقي النموذج لا تعاني من مشكلة عدم ثبات التباين كما يوضحها اختبار (Breusch – Pagan – Godfrey) حيث قيمة (chi2) له (0.3806) وهي أكبر من (5%) وبالتالي قبول فرض عدم ورفض الفرض البديل، فضلاً عن أن بواقي النموذج موزعة توزيعاً طبيعي كما يثبتها اختبار (Jarque – Bera) حيث تبلغ قيمة (chi2) له (0.8631) مما يعني رفض فرض عدم وقبول الفرض البديل، ويعتبر النموذج المقدر جيد التوصيف كما يوضحها اختبار (Ramsey RESET) (Ramsey Regression Equation Specification Error Test) إذ تبلغ قيمة إحصائية F له (1.592) وان قيمة (P- Value) لها (0.2113) وهي أكبر من (5%) مما يعني رفض فرض عدم وقبول الفرض البديل أي ان النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة خطأ التوصيف.

خامساً: تقدير المضاعفات الحركية (The dynamic Multipliers):

شكل (4):

المضاعفات الحركية (The dynamic Multipliers) لأسعار النفط الخام والبطالة في العراق



المصدر: من عمل الباحثة استناداً إلى البرنامج الاحصائي (STATA 16).

يوضح شكل (4) في أعلاه أن حصول صدمة في أسعار النفط الخام (ارتفاع أسعار النفط الخام) فإنها ستؤدي إلى انخفاض البطالة في العراق والتي تبلغ ذروتها بعد عامين إلا أنها سرعان ما تبدأ بالارتفاع وتستمر دون العودة إلى حالة التوازن.

الاستنتاجات:

- 1- وجود علاقة توازنه عكسية غير خطية طويلة الاجل بين أسعار النفط الخام ومعدلات البطالة في العراق.
- 2- ان زيادة أسعار النفط بنسبة معينة تؤدي لانخفاض معدلات البطالة في العراق بضعف هذه النسبة في الاجل الطويل؛ ولكن انخفاض أسعار النفط الخام بنسبة معينة سيؤدي لارتفاع معدلات البطالة في العراق بضعفي هذه النسبة في الاجل الطويل، مما يعني ان الاقتصاد العراقي مولداً للبطالة على المدى البعيد.
- 3- ان حصول صدمة نفطية (زيادة أسعار النفط) ستؤدي لزيادة الإيرادات النفطية وبالتالي زيادة النفقات الحكومية على المشاريع المولدة لفرص العمل بشكل مؤقت، وتنتهي ازمة البطالة بانتهاء إيرادات الصدمة وبلي ذلك

ارتفاع كبير في معدلات البطالة وبشكل مستمر نظراً لدخول اعداد كبيرة لسوق العمل بشكل سنوي والناجمة عن ارتفاع معدل النمو السكاني للعراق.

التوصيات:

- 1- قيام الحكومة بالإتفاق على مشاريع مولدة لفرص العمل بشكل مستمر وتسهم في التخفيف من اعتماد الاقتصاد العراقي على المورد الناضب (النفط) وذلك من خلال تمويل المشاريع للقطاعات الانتاجية والخدمية الحيوية كالزراعة والصناعة والسياحة
- 2- التأكيد على توفير التخصيصات الاستثمارية للقطاع السياحي والذي يوفر العديد من فرص العمل حيث تمتاز المشاريع السياحية باعتمادها الكثيف على عنصر العمل اذ ان المشروع السياحي يقدم خدمات ويعد جزءاً من القطاع الخدمي الذي يمتاز بصعوبة احلال الماكنة على عنصر العمل اذ يبقى عامل الخدمة هو الاساس في تقديم الخدمات السياحية. فضلاً عن ان السياحة تمتاز بارتباطاتها القطاعية المختلفة الكثيفة مع باقي القطاعات الاقتصادية الاخرى بحيث يمتد اثرها الى معظم فروع الاقتصاد الوطني لتسهم في تخفيض مستويات البطالة ومالها من اثار اقتصادية واجتماعية .
- 3- اهمية توجه الدولة نحو اعادة ترتيب الاولويات للاهتمام بالقطاعات الاقتصادية والخدمية على حد سواء واعطاء خصوصية للقطاع السياحي وذلك لما يمتلكه من موارد متنوعة حباه الله فيها ومزايا في مقاصد الجذب السياحي (دينية – اثرية – طبيعية) واستخدام الفوائض المالية للنفط في فترات ارتفاع اسعار النفط واستثمارها فيه بالشكل الذي يعزز التحول الهيكلي لتسهم في ارتفاع معدلات النمو والتنمية الاقتصادية لتسهم وتخفيض معدلات البطالة في البلد، فضلاً عن زيادة قدرة العراق التنافسية وعلى مواجهة الصدمات الخارجية.

المصادر:

اولاً: المصادر باللغة العربية:

1. الاسرج، حسين عبد المطلب. 2007. المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية (القاهرة : 2007) ، ص 14، متوفر على الموقع: www.E. Hussein 159@gmail.com
2. خليفة، محمد ناجي. 2006. البطالة والنمو الاقتصادي في جمهورية مصر العربية. جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا.
3. الخولي، سيد فتحي أحمد. 1992. اقتصاديات النفط. الطبعة الثانية. دار حافظ للنشر والتوزيع. جدة .
4. رزق، قطوش. 2020 . أثر تغيرات أسعار البترول على البطالة في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1970 – 2017). مجلة العلوم التجارية. العدد 19. الجزائر: ص ص 250 – 270.
- رسن، سالم عبد الحسين. 1999. اقتصاديات النفط. دار الكتب الوطنية، طرابلس.
- زكي، رمزي. 1998. الاقتصاد السياسي للبطالة. سلسلة عالم المعرفة، العدد 226. الكويت.
5. السماك، محمد ازهر سعيد. 1987. اقتصاد النفط والسياسة النفطية اسس وتطبيقات. دار الكتب للطباعة. الموصل.
6. عبد الرضا، نبيل جعفر. 2011. اقتصاد النفط. دار احياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع. بيروت.
7. علوان، محمد يوسف. 1982. النظام القانوني لاستغلال النفط في الاقطار العربية دراسة في العقود الاقتصادية الدولية، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت.

8. محمد السيد وآخرون. 2015. أثر الصدمات الاقتصادية الكلية في سوق العمل في الاقتصاد المصري. مجلة بحوث اقتصادية عربية. العدد 71.
9. منظمة العمل العربية. 2003. السياسات التدريب في ضوء القدرات الاقتصادية. مكتب العمل الدولي.
10. نامق، صلاح الدين. 1965. النظم الاقتصادية المعاصرة وتطبيقاتها. الطبعة الأولى. مكتبه عين شمس. القاهرة.
11. الهيتي، أحمد حسين الهيتي. 1994. مقدمة في اقتصاد النفط. دار الكتب للطباعة والنشر. الموصل.
12. الهيتي، أحمد حسين علي. 2000. اقتصاديات النفط. دار الكتب للطباعة والنشر. الموصل.
13. ولسون، جي هولتن. 1987. الاقتصاد الجزئي. دار المريخ للنشر. الرياض.

Second: The sources in English:

1. Carruth, A. A., Hooker, M. A., & Oswald, A. J. 1998. Unemployment equilibria and input prices: Theory and evidence from the United States. Review of economics and Statistics, 80(4), 621-628.
2. Choudhry, Moored. 2002. The repo handbook. Butterworth-Heinemann. Oxford.
3. Keane, M. P., & Prasad, E. S. 1996. The employment and wage effects of oil price changes: a sectoral analysis. The Review of Economics and Statistics, 389-400.
4. Loungani, P. 1986. Oil price shocks and the dispersion hypothesis. The Review of Economics and Statistics.
5. Mabro, Robert. 1984. On oil price concepts, Oxford Institute for Energy Studies, Oxford, UK.

Abstract:

The research aims to measure and analyze the relationship between crude oil prices in the international market and unemployment rates in Iraq for the period (1970-2020) using the NARDL model, in addition to estimating the impact of a shock in crude oil prices in the global market on unemployment rates in Iraq. The research found a long-term, non-linear inverse equilibrium relationship between crude oil prices and unemployment rates in Iraq. In addition, an increase in oil prices by a certain percentage leads to a decrease in unemployment rates in Iraq by twice this percentage in the long term; But the decline in crude oil prices by a certain percentage will lead to an increase in unemployment rates in Iraq, double this percentage in the long term..

Keywords: Oil Prices, Unemployment, NARDL, Iraq.